

مكانة السياحة في سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر

The position of tourism in the economic recovery policy in Algeria

هاني محمد¹، نشأت ادوارد ناشد جرجس²Mohamed hani¹, Nashaat Edward Nashed Djerdjes²¹ جامعة البويرة، m.hani@univ-bouira.dz² معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، مصر Nashaat691@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/05/28

تاريخ الاستلام: 2022/04/01

ملخص:

احتلت السياحة مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، إذ شهد القطاع اهتماما متزايدا من قبل القائمين على تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية في الجزائر، والمتتبع لتطور قطاع السياحة مدى الاهتمام به كقطاع بديل لقطاع المحروقات، وذلك نظرا لدوره على جميع المستويات، بداية من مساهمته في الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى دوره في امتصاص البطالة بتشغيله لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، وانتهاء به كمصدر بديل للعملة الصعبة، ناهيك عن عمله كقنطرة للنمو الاقتصادي، من خلال عملية الجر الخلفي لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كلمات مفتاحية: السياحة، سياسة الانعاش الاقتصادي، المخطط السياحي الوطني.

تصنيف JEL: G32, L82

Abstract:

The Tourism occupied an important place in the policy of economic recovery, as the sector witnessed an increasing interest by those in charge of designing and implementing economic policies in Algeria, and the tracker of the development of the tourism sector, the extent of interest in it as an alternative sector to the hydrocarbon sector, due to its role at all levels, beginning with its contribution to the GDP Crude, in addition to its role in absorbing unemployment by employing qualified and unqualified labor, and ending with it as an alternative source of hard currency, not to mention its work as a locomotive for economic growth, through the process of back traction for all other economic sectors.

Keywords: tourism; keywords; economic recovery policy; national tourism plan.

Jel Classification Codes: G32, L82

1. مقدمة:

يشهد قطاع السياحة اهتماما متزايدا من قبل كل القائمين على السياسات الاقتصادية في العالم، باعتباره مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي، وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الخام، باعتباره يحقق دخلا يكون مستقرا في أغلب الحالات إن لم يكن متزايدا، هذا بالإضافة إلى عملية الجر الخلفي لكل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المحلي التي تعمل على توفير حاجيات القطاع باختلافها، هذا ما يستدعي تشغيل يد عاملة محلية بصفة مباشرة في المنتجعات والمرافق السياحية، أو بصفة غير مباشرة من خلال انتشار الأنشطة الثانوية للقطاع كالتجارة والخدمات والصناعات التقليدية وغيرها، والتي تكون كفيلة بتشغيل اليد العاملة المحلية سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي مكانة السياحة في سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للسياحة؛
- التعرف على مكانة السياحة في سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.
- تقديم جملة من التوصيات لتعزيز دور ومكانة السياحة في الجزائر.

منهجية الدراسة: تم الاستناد على المنهج الوصف التحليلي وهذا لأنه ملائم لهذه الدراسة باعتباره يساعد على وصف موضوع الدراسة بالتعرف على الأطر المفاهيمية والنظرية لموضوع الدراسة، إضافة على تحليل مختلف المعطيات الخاصة بالإشكالية قيد البحث.

2. تعريف السياحة: تختلف تعاريف السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، والبعض الآخر يعرفها كظاهرة اقتصادية:

التعريف الأول: السياحة حسب تعريف جون ميشو :وهو مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي، عرف السياحة كما يلي: "السياحة هي نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية... الخ (G.P la zoto géographique dutourisme، 1990، صفحة 13).

التعريف الثاني: هي النشاط الاقتصادي الذي يجعل السائح ينفق الأموال ينتفع بها أولئك الذين ينتقل إليهم السائح، ويتحول في بلدانهم وتكون الفائدة مباشرة لصناعة الفنادق وغير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائح لإشباع رغباته سواء من أجل التعليم أو المتعة... الخ (الحري، 1991، صفحة 18).

التعريف الثالث: تعريف السياحة حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي في قراره الصادر في 1972، يعرفها على أنها: " فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي (لشهب، 1987، صفحة 14)".

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للسياحة:

السياحة هي تنقل الأشخاص داخل الإقليم الاقتصادي للبلد أو خارجه بغرض النزهة، أو العمل، التداوي، أو الدراسة، أو غيرها، لمدة تفوق الـ 24 ساعة، يكون لهذا التنقل منافع اقتصادية واجتماعية... الخ.

3. عناصر الجذب السياحية: يمكن تلخيصها في عدة نقاط كما يلي (يحيى سعيدي، سليم العمرابي، 2013، الصفحات 98-99):

1.3 عناصر المواقع السياحية: وتشمل العناصر الطبيعية مثل: أشكال السطح و المناخ والغابات، وعناصر من صنع الإنسان كالمتنزهات و المتاحف و المواقع الأثرية التاريخية؛

- النقل : بأنواعه المختلفة و الطرق والمسالك و وسائل النقل (البرية و الجوية و البحرية... الخ).
- أماكن الإيواء: سواء التجاري منها كالفنادق، أو أماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة.
- التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي و الإدارة السياحية و البنوك.
- خدمات البنية التحتية: كالمياه و الكهرباء و الاتصالات و الأسواق و أعمال الترجمة .

يضاف إلى كافة هذه العناصر الجهات المنفذة لصناعة السياحة، فتنمية السياحة عادة ما تنفذ من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا.

4. أنواع السياحة: هناك العديد من المعايير التي يؤخذ بها عند تقسيم السياحة كالتالي:

1.4 حسب جنسيات السياح : تنقسم السياحة الى نوعين رئيسيين هما:

1.1.4 سياحة خارجية (دولية): وتكون من قبل مواطنين اجانب داخل حدود دولة اخرى وفي جميع الحالات يتم إختيار الحدود الدولية وصرف عملة أجنبية صعبة خلال فترة السياحة. والسياسة الخارجية تنقسم إلى نوعين سالبية وموجبة:

- فالسالبية تحصل عندما يذهب مواطنون البلاد للسياحة في الخارج وينفقون عملة صعبة وفروها داخل البلاد .
- والموجبة تحصل عندما يحضر مواطنون أجانب إلى دولة معينة وينفقون عملة صعبة تساعد في زيادة الدخل الوطني.

2.1.4 سياحة داخلية : تتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم وتنفق فيها عملة محلية

2.4 حسب هدفها: تقسم إلى عدة أقسام هي:

1.2.4 السياحة العلاجية: تكمن في هذا النوع من السياحة الحاجة إلى العلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع وهي تنقسم إلى عدة أنواع حسب الوسائل الطبيعية المستخدمة في العلاج وهي :

1.1.2.4 السياحة العلاجية المناخية : ويتم العلاج عن طريق المناخ وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال والبعض الآخر في البحار وغيرها.

2.1.2.4 السياحة العلاجية المعدنية: تشمل السياحة المعدنية شكل السياحة الصحية الأكثر انتشارا لكن التقاليد المنتشرة في هذا الميدان تجعلها تتجاوز هذا الإطار تماما حيث أنها تعتبر كإحدى وسائل التسلية والراحة وتملك الجزائر إمكانيات هامة من الحمامات المعدنية لا تزال غير مستغلة، وفي إطار حصيلة الحمامات المعدنية التي أنجزت عبر كل التراب الوطني سنة 1986م (الدورة السادسة عشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2000، صفحة 9)، تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية يمكن أن يسمح استغلالها بتوسيع المنتجات السياحية.

2.2.4 السياحة الترفيهية: تكمن فيها الحاجة للراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد علما بأن كل إنسان يبحث عن التنوع في حياته ويهرب ويتحرر من روتين (العمل اليومي) وتمثل الراحة الفعالة أحيانا بتغيير مكان السكن وهدف هذا النوع من السياحة هو المحافظة على صحة الفرد (هويدي، 2014، الصفحات 213 - 212).

3.2.4 السياحة الرياضية: وتنقسم إلى نوعين سلبية وموجبة، والسياحة الرياضية الموجبة تتمثل بالسفر والإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضات المعروفة وتمثل السياحة الرياضية السلبية بالسفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات والاحتفالات الرياضية (العدوان، 1996، صفحة 17).

والسياحة الرياضية بشكل عام تشكل وسيلة لتطوير التبادل السياحي بالنسبة للشباب، ويستحسن أن تشجع الجزائر تنظيم هذه التظاهرات عبر الوطن.

4.2.4 السياحة الثقافية : وتهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الشخص من خلال تشجيع حاجاته الثقافية للتعرف على المناطق والدول غير المعروفة له وهي مرتبطة بالتعرف على التاريخ والمواقع الأثرية والشعوب وعاداتها وهذا النوع من السياحة مشهور ومعروف في مصر واليونان وإيطاليا، وهي سياحة نخبوية حتى من البلدان المتقدمة لأنها تكاد تنعدم في الجزائر إذا لا تجد إقبالا لحد الآن من طرف السكان المحليين وتبقى حكرا على السياح الأجانب ومهما يكن ينبغي أن يشكل تعميم السياحة الثقافية هدفا لتقوم التراث الثقافي (علم الأثریات والمتاحف والمسارح) من زاوية تجارية محضة وفي نفس الوقت وسيلة لتشجيع الشباب على الاهتمام بالثقافة بكل أشكالها .

5.2.4 السياحة الرسمية: تنقسم إلى نوعين :

1.5.2.4 السياحة الرسمية: وتكون عندما يسافر أعضاء الوفود أو أشخاص معينين من أجل المشاركة في محادثات رسمية أو من أجل المشاركة في احتفالات دولية معينة .

2.5.2.4 السياحة الرسمية الاقتصادية : وتكون عندما يسافر الشخص من أجل مشاهدة المعارض التجارية والصناعية . سيسمح تطوير شبكات الاتصال وتحرير الاقتصاد بزيادة الزيارات الشخصية أو في إطار التظاهرات المختلفة، كالمؤتمرات والأسواق والمعارض .. الخ .

كما ينبغي أن تركز جهود الترقية من خلال توفير عرض خاص (فيما يخص إمكانيات الاستقبال وتقنيات الاتصال وتهيئة المساحات... الخ) على تنمية هذه السوق في مجال الاجتماعات المهنية التي تعرف انتشارا واسعا وذات النتائج المعروفة على الصعيد الاقتصادي.

6.2.4 السياحة الدينية : وتعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية ومن أشهر المواقع الدينية في العالم التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير كمكة المكرمة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية وكذلك دولة الفاتيكان في روما بالنسبة للمؤمنين بالعقيدة المسيحية.

السياحة ذات الطابع الديني التي لا يمكن اعتبارها شكلا من أشكال السياحة في الجزائر وحسب العرف تتم على شكل طقوس حول الاضرحة المصلية المعروفة نوعا ما، وقد أدى تطور المجتمع إلى تراجع هذه التظاهرات التي تشكل تراثا ثقافيا كفيلا بتطوير المنتجات السياحية من ناحية أخرى، يمكن إعادة الاعتبار للمواقع الدينية التي اعتادت على زيارتها مختلف الطوائف الدينية قصد تشجيع النشاط السياحي.

3.4 السياحة حسب الشكل التنظيمي: تنقسم إلى :

1.3.4 السياحة الجماعية : وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وضمن برنامج يشمل الأماكن المنوي زيارتها ومكان المنام والطعام وغيرها، وهي تنظم عن طريق وكالات السياحة والسفر وتنقسم إلى قسمين :

1.1.3.4 تنظم المجموعة الواحدة برنامج الرحلة لوحدها من حيث مدة الإقامة في المناطق السياحية والإقليمية المنوي زيارتها وتحدد طرق المبيت والطعام المنوي استخدامها في الأماكن السياحية أي انه يكون غير مخطط لها مسبقا حسب برنامج .

2.1.3.4 سياحة جماعية منظمة : يكون برنامج الرحلة معد مسبقا من قبل شركات السياحة او وكالات السياحة والسفر ومحدودة ظروف المنام والطعام وعدد الليالي التي يقضيها السياح والأمكنة المنوي زيارتها .

2.3.4 سياحة فردية : وهي سياحة من أفراد لوحدهم للإقامة خارج مكان سكنهم الأصلي تنقسم إلى نوعين:

- سياحة فردية غير منظمة؛
- سياحة فردية منظمة.

5. أهمية وآثار القطاع السياحي على متغيرات الاقتصاد الكلي (الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية، من 19-21 جوان 2001):

1.5 الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي. ويعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد.

2.5 الأثر على ميزان المدفوعات: تمثل السياحة عاملا مهما في ميزان المدفوعات لكثير من الدول بما تحققه من عوائد. إذ تشير الإحصاءات إلى أن عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها بسبب السياحة على المستوى العالمي تبلغ 476 مليار دولار عام 2000 م، بما يتجاوز العوائد المتحصل عليها من المصادر الأخرى كالمنتجات البترولية ، والسيارات ، وأدوات الاتصال ، والأقمشة، وغيرها من السلع والخدمات.

3.5 الأثر على التوظيف والعمالة: يمثل قطاع السفر والسياحة مصدراً رئيساً للتوظيف والعمالة ؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن اقتصاد السياحة استوعب أكثر من 192 مليون شخص على المستوى العالمي - حسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة لعام 2000 م - منهم 73 مليون شخص في صناعة السياحة مباشرة. وتشير بعض الدراسات إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى. وتتمثل معظم الفرص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك المشروعات العائلية.

4.5 الأثر على الاستثمار في البنى التحتية: تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في: المطارات، والطرق، والموانئ، وأنظمة المجاري، ومعامل تنقية المياه، والمتاحف، والمراكز الطبيعية، وغيره. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.

5.5 تنمية المناطق الريفية والنائية: تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية والنائية بما يسهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان تلك المناطق بدلا من الهجرة إلى المدن الكبيرة المزدهرة. وبالتالي تسهم السياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

6.5 تمويل الموازنة العامة: يوفر قطاع السياحة مصدراً مهماً للتمويل للحكومات يتمثل في عائدات الضرائب على الأنشطة السياحية والتي يأتي في مقدمته الضرائب على المطاعم وأماكن الإقامة، والضرائب على مستخدمي المطارات، وضرائب المبيعات، ورسوم دخول المتاحف و الحدائق والمتنزهات العامة، وغيرها من المصادر الأخرى.

6. مكانة السياحة في سياسة الإنعاش الاقتصادي: فعن الإستراتيجية السياحية لآفاق 2014، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان: "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعاً جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هذا البرنامج (وزارة السياحة، 2004-2013، صفحة 12) تهيئة الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنوياً بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يلي (وزارة السياحة، 2004-2013، صفحة 18):

- **المرحلة ما بين 2004-2007:** إنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الإنجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير
- **المرحلة ما بين 2008-2013:** تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقت التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.
- وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:
- **التهيئة والتحكم في القطاع السياحي:** يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الإنجازات التالية:
 - استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003 (القانون 03 - 01 المتعلق بالتنمية السياحية الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادر في 2003/02/19).
 - المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.
- **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** ويهدف إلى تامين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.
- **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:
 - مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.
 - الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بنايات مشيدة عليه.
 - منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.
- وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب إستراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت

الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حالياً في بلادنا.

7. الإجراءات المتخذة لدعم وترقية الاستثمار ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000 – 2015: وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات تمثلت في تدابير متخذة لدعم الاستثمار السياحي، وأخرى لدعم التكوين وثالثا تدابير لدعم الترويج السياحي، وإجراءات دعم الاستثمار السياحي شملت هذه الإجراءات تهيئة وتحكم في العقار السياحي من جهة، وتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى، ومن بين هذه الإجراءات نذكر (هدير، 2006، الصفحات 230-236):

1.7 التهيئة والتحكم في العقار السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال 2003، والتي تمثلت في استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، العقار السياحي، استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية. (القانون 03 – 01 المتعلق بالتنمية السياحية الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادر في 2003/02/19)

2.7 إجراءات دعم التكوين: إيماناً من الدولة الجزائرية بأن الموارد البشرية هي العنصر المحوري للخدمات، فإنها ستستفيد من الإجراءات والتدابير التالية: إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال سنة 2004-2005 لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية، باقتناء دعائم بيداغوجية عصرية، وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.

3.7 تدابير دعم النوعية: إن إحدى نقاط ضعف المنتج السياحي الجزائري اليوم، هي نوعية الخدمات التي يمكن القول أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، وعليه أولت السلطات العمومية عناية خاصة بهذا الجانب المهم. ويتعلق الأمر هنا ببرنامج العمل الذي يعرض للدراسة من طرف المجلس الوطني للسياحة، ومن بين أهم الأعمال المقترحة لتحسين نوعية الخدمات في هذا المجال نذكر ما يلي:

- مواصلة عمليات التقييم والتنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة من خلال تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم تلك النشاطات والمهن.
- توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمد في العالم، والمعمول به في ميدان السياحة المستدامة.

4.7 إجراءات دعم تأطير النشاطات السياحية محليا: إن الدور المحوري للمصالح الخارجية اللامركزية في تنفيذ ومتابعة برنامج إنعاش القطاع، يتطلب إجراءات الدعم التالية:

- إنجاز سفريات لمديريات السياحة، حيث أن معظمها يعمل اليوم في ظروف مادية لا تتماشى مع المهام الموكلة لها، لا سيما في مجال مراقبة النوعية وتصنيف المؤسسات الفندقية ومتابعة نشاطات وكالات السياحة والأسفار ودعم الاستثمار؛.
- تزويد هذه الهياكل بوسائل النقل وتجهيزات الإعلام الآلي التي لم تستفد الأمن موارد ضعيفة لاقتناء تجهيزات الإعلام الآلي ولا من أي تخصيص مالي لوسائل النقل.

5.7 تكثيف المشاركة في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة في الجزائر: يجب التركيز هنا على المشاركات في التظاهرات الدولية، وخاصة في الدول الموفدة للسياح، لإعطاء صورة عن الجزائر الجديدة، وعليه يقترح في المرحلة الأولى تكثيف مشاركة الجزائر في المعارض السياحية الأوروبية، خاصة بفرنسا، إسبانيا، ألمانيا، بلجيكا وهولندا.

8. الخاتمة: يتضح مما سبق ذكره أن ترقية القطاع السياحي يمكن أن تكون مدخلا مناسباً لخلق التنمية وتحقيق استدامتها، وتزداد حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة بالإضافة إلى العدد الكبير لمناصب الشغل التي يخلقها، والسياحة تنعش كل القطاعات الخدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها، ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- التنمية المستدامة مفهوم واسع يشمل كل ميادين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتهدف بالخصوص إلى تحقيق حياة الرفاهية لأجيال الحاضر وضمان الحياة الكريمة للأجيال القادمة مع حماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني؛
- ركزت الجزائر في السنوات الأخيرة على استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة وتحديد البنى التحتية القديمة (بناء المدارس، الجامعات، تعبيد الطرق الوطنية والولائية، بناء السكنات، المنشآت الصحية والأمنية... الخ)، إلا أن هذه البنى وإن كانت ضرورية، فإنها لا تكفي وحدها لخلق تنمية مستدامة؛
- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع على غرار ما قامت به الجارتان تونس والمغرب؛
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقاعدة سياحية بفضل الديناميكيات الخمس التي يسعى إلى تحقيقها، وبفضل حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ترافقه؛
- تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية .
- ومن أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا المجال ما يلي:
- فتح مؤسسات تعليمية عالية لتوفير وتأهيل الأدلاء والمرافقين للوفود السياحية؛
- تشجيع وجذب رؤوس الأموال لإقامة مرافق سياحية عملاقة متطورة؛
- تدعيم المنظومة القانونية و التشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية و التسهيلات لممارسي قطاع السياحة؛
- بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية و البصرية والمقروءة ؛
- الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.
- وبهدف تحقيق تنمية سياحية متوازنة فإنه من الضروري:

- تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية و تنمية مواردها من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للحفاظ على الموروث الحضاري لما تشكلها الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة و وجوب حمايتها و تنميتها.
- تنمية الصناعات الصغيرة و الحرفية ذات الطابع التراثي و تلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية و تحديد المواقع المخصصة و الصالحة للاستثمار السياحي و تسهيل سبل إقامتها لما تشكله من أهمية و روابط التغذية للسياحة.

6. قائمة المراجع:

- المؤلفات: المؤلف (ة)، عنوان الكتاب، الناشر، (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)؛
محمد مرسي الحري، *جغرافية السياحة*، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 1991)
- مروان محسن السكر العدوان، *الخدمات السياحية*، (الاردن، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، 1996) .
- الأطروحات:
أحمد لشهب، *السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982*، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1987.
- عبد القادر هدير، (2006). *واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها*، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- المقالات:
عبد الجليلي هويدي. العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية* ، 9 (90)، 2014، الصفحات 212 – 213.
- يحيى سعيدي، سليم العمرابي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (36)، 2013، الصفحات ص ص 98-99.
- المداخلات: المؤلف (ة)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، تاريخ الانعقاد، الجامعة، البلد؛
الهيئة العليا للسياحة، الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية، ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة – لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، (من 19-21 جوان 2001) .
- التقارير والقوانين:
الدورة السادسة عشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. (نوفمبر 2000). الجزائر.
- القانون 03 – 01 المتعلق بالتنمية السياحية الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادر في 2003/02/19. (بلا تاريخ). التنمية السياحية. الجزائر.
- وزارة السياحة. (2004-2013). *تطور قطاع السياحة للعشرية*.

G.P la zoto géographique dutourisme :13. (1990). maison Paris